(١٦)

المرأة و جذوة الثأر

لا يمكن تناول العقل المصري، دون الاقتراب من بعض القضايا الشائكة خاصة تلك المتعلقة بالمرأة المصرية، فالمرأة المصرية هي نصف العقل المصري، وكل الحديث الذي سبق موجه للرجل والمرأة معًا، أما هذا الحديث فموجه للمرأة الحاضن الأول لهذا العقل سواء كان عقلاً ذكوريًا أو أنثويًا. وعلى الرغم من وجود العديد من النماذج النسائية الخلاقة على المستوى العلمي والثقافي والسياسي والفني، ولكن تظل مشاركتها في الحراك الاجتماعي دون المستوى المأمول لأسباب عديدة. فما زال القهر الذكوري هو سمة المجتمع المصري، ومازال الخلاص من سلسلة القهر واحدًا من أهم التحديات التي تواجه المرأة المصرية. كذلك مازالت المرأة المصرية تلعب دورها في بناء العقل المصري وفقًا لمفاهيمها الموروثة، ووفقًا للمفاهيم الانطباعية الأسرية التي تكونت فيها، فما زال الثأر في صعيد مصر تقوده النساء، في ذات الوقت الذي ترزح فيه امرأة المدينة تحت نيران سلطة الثأر وسلسلته اللا متناهية.

وعلى ذلك فإن المرأة المصرية تعد رافدًا لكل من القوة والضعف في العقل المصري الجمعي، هذا العقل الذي - بناء على العديد من ملاحظاتنا السابقة - يعاني الكثير من التشوهات الفكرية والقيمية.

المرأة كابنة يُلاحظ عليها اختلافات وفروق اجتماعية في النصف الأول من الخمسين عامًا الماضية، والنصف الثاني منها، وربما يعود ذلك إلى الفروق بين سياستين حكما الدولة المصرية، ما بين سياسة الانغلاق وسياسة الانفتاح، وإذا ركزنا على وجودها في النصف الثاني نجد العديد من الظواهر الايجابية والسلبية التي حكمتها، منها الحراك العالي في التعليم والتوظيف والممارسة السياسية، لكن ثمة ظواهر أيضًا تدل على أنها شهدت تراجعًا على المستوى الديني وعلى المستوى السلوكي الفردي أحيانًا، وظل العامل الاقتصادي ضاغطًا وطاحنًا بين فكيه كل شيء، لنرى نموذج البنت التي تُباع تحت اسم الزواج في الريف المصري، ونرى الخادمة التي تحولت إلى البغاء في المدينة، ونرى ابنة المدينة التي أفقدها الإعلام التليفزيوني والسينمائي هويتها حيث يركز فقط على الفنانات والنماذج المشوهة في المجتمع، ويخلق نموذجًا جديدًا تحلل من كل الروابط القيمية والأخلاقية في ظل انتشار حاد للزواج العرفي والعلاقات الجنسية المفتوحة.

وهناك؛ كما سبق وأشارت العديد من التقارير في مركز البحوث الاجتماعية والجنائية التي ركزت في دراساتها على هذه الظواهر ومحاولة التعرف على السببية خلفها؛ ولم تخرج في أغلبها عن بريق العطور والجينز والسجائر الأجنبية والملابس الداخلية.

أيضًا يلاحظ انسحابها من الحركة السياسية عدا القلة النادرة، وإن كان يلاحظ أيضًا اعتمادها على ذاتها في اتخاذ قراراتها في حياتها في هذه المرحلة من العمر، مما يشير إلى تأثرها بالاتجاهات الغربية، وقد يكون ذلك صحيحًا من جانب، لكن هناك أيضًا ارتخاء قبضة الأب والأم بسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر، وهو ما لا يمكن إنكاره.

وبالنسبة للمرأة الأم أو الزوجة، فإنه يلاحظ ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع المصري ليصل في أقصاه إلى ٥٠٪ من حالات الزواج، وإلى ٤٠٪ في أدناه، مما يشير أيضًا - وكما يقول المحللون الاجتماعيون - إلى ضغوط الحياة الاقتصادية وعدم قدرة الذكر على تلبية احتياجات الأسرة الجديدة الناشئة، أو عدم توفير أدنى متطلبات الإحساس بالأمان الاجتماعي أيًا كان تفسيره. يضاف إلى ذلك أيضًا ارتفاع قوة شخصية المرأة في مجابهة قهر الرجل وتحول هذا الشكل سريعًا إلى

الرغبة في الانفصال والاعتماد على الذات عند أول محاولة منه لفرض سيطرته، أو عند ملاحظة ضعفه الاقتصادي والشخصي والاجتماعي.
وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات المتعلقة بهذه الجوانب في أقسام العلوم الاجتماعية والنفسية إلا أنها - ككل علم في مصر - تُلقى على رفوف المكتبات، ولا يطلع عليها أحد.

إن ظواهر أو نماذج المرأة الناجحة في المجتمع المصري يجب الوقوف أمامها ودراسة أسرار هذا النجاح وبيئته، كما أن دراسة مدى تأثير الذكر في دفع المرأة للظهور في المجتمع العلمي والثقافي والسياسي تحتاج أيضًا إلى دراسات مستفيضة للكشف عن الدوافع والغايات وتوجيهها الاتجاه الصحيح.

يتبقى السؤال الأهم في هذه المقولة وهو: ما هي حالة عقل المرأة المصرية الآن؟ وهل يعاني ما يعانيه العقل المصري الذكوري؟ وهل هناك فروق كبيرة بين العقل الذكوري والأنثوي؟ وهل إذا وجدت هذه الفروق فهل تدفع العقل إلى اتجاهات متخالفة ومتعارضة أم في اتجاه واحد؟. بمعنى هل سلم القيم لعقل المرأة المصرية؛ هو نفسه سلم القيم لعقل الرجل؟

الحقيقة إنني لم أحاول في المقولات السابقة الإشارة إلى فروق بين كل من عقل الرجل وعقل المرأة في مصر، ولكن من المؤكد أن هناك فروقًا قيمية واجتماعية معينة، فالمرأة هي من يقع عليها الضغوط أكثر من الرجل، وهي تمثل في نفس الوقت نهاية حلقات سلسلة السلطة، كما أنها تكاد تختفي في متلازمة السلطة.

المرأة عبر التاريخ تعودت أن تدفع الرجل إلى خارج حدود إمكاناته وقدراته، وهي التي تدفعه للأمام أو إلى الخلف، وإذا كانت مأثورة نابليون Chercher la femme فإنني أعتقد أيضًا جازمًا أن هذه المقولة ناقصة حين نتعرض للمرأة المصرية إن لم نتبعها بعبارة Chercher l'homme aussi أي ابحث عن الرجل أيضًا، وربما من الأفضل أن نقول ابحث عن الطفل، أسوأ ما صنعنا في مجتمعنا، فلا أعتقد أن المجتمع الذكوري يمكنه أن يدفع بامرأة - إلا في حالات محدودة - دون أن يكون ذلك لوضعيتها الشكلية والجسدية وإمكاناتها اللغوية أو قربها من مسؤول أو متخذ قرار بشكل أو بآخر، وهنا تعود فكرة متلازمة السلطة بشكل أو بآخر، وإن ظهور المرأة كمسؤول في بعض الحالات القليلة لم يرتبط إلا بدفع جمعي لها لأنها تحقق مطالب محددة لهذا المجموع، مما يعني أنه مازالت تسيطر علينا أفكار متعلقة

بدونية المرأة ودونية عقلها دون أن يكون ذلك صحيحًا. فنحن لم نصل بعد إلى مرحلة أن المرأة نصف المجتمع وأن ما يقال لغو باطل لم يتحقق، فعبارات مثل المرأة للخدمة والفراش مازالتْ سائدة كأننا نتعامل مع حيوانات تقدم لنا خدمات محددة.

إن صفاء العقل المصري الجمعي بأكمله لن يتحقق دون وضع المرأة في مكانتها الصحيحة.

تبرز أهمية المرأة المصرية في أنها المحك الأول الذي يواجهه الإنسان في حياته، وكل القيم والأخلاقيات والسلوكيات التي يكتسبها تكون هي منبعها الأول والدائم غالبًا، وفي اعتقادي أن التركيز على محو أمية المرأة أولاً يجب أن يسبق أي مشروعات قومية أخرى، بل محو أمية الرجل نفسه، وإعادة بناء العقل النسوي لدينا يجب أن يسبق أي حديث أو أي تخطيط، ويجب التركيز في هذا المحك على دور الثقافة على إعادة تشكيل عقل المرأة وليس التعليم وحده، بل يجب التركيز على الثقافة الشخصية والمجتمعية بجانب محو أميتها الهجائية وبيان أهمية الدين والقيم كالجمال والفن والأدب والفلسفة، ومن هنا يقتضي الأمر التمحيص في القائمين على محو الأمية، حيث في ظني أن مشكلة محو الأمية في بلادنا تركيزها على الجانب التعريفي باللغة والرموز

وليس الجانب التفسيري لما يمكن أن تلعبه اللغة، الجانب الفكري والثقافي وكيفية توجيه الأسرة بأكملها، وبسبب هذا العيب الخطير في التعليم تم خلق منظومة أسميها عبث التعليم حيث إنه خلق في النهاية حالة إرادية ولا إرادية في تهشيم كل أنواع القيم الحميدة.

ثمة عديد من المشاهدات التي رأيتها رأي العين في المجتمعات المتقدمة حول دور المرأة في الأسرة وكيف يمكن لامرأة واحدة مثقفة أن تجعل الأسرة جميعها تسير في ركابها. هذا هو النموذج المطلوب الآن.

الكلمة الأخيرة

عصر التسامح .. ضوء آخر النفق

لا يمكن لنا أن نُضمد جراح الوطن دون أن نضمد جراح أنفسنا، بيننا وبين ذواتنا، بيننا وبين الآخرين، بيننا وبين السلطة.

ولا يمكن لنا أن نسير في الإصلاح إذا لم نرفع من قيمة التسامح.

ولا يمكن لنا أن نسير في الإصلاح دون أن نبصر جميعًا هذا الضوء القادم من نهاية النفق.

ولا يمكن لنا أن نسير في الإصلاح دون أن نعي بأن هناك أخطاء جديدة تولد علينا أن نعالجها باستمرار ودون توقف.

وأخيرًا، لا يمكن لنا أن نسير في الإصلاح دفعة واحدة، وإنما علينا أن نختار من خلال حوار وطني البؤر المشتعلة فنبدأ بها، مع وجود إستراتيجية قومية ذات سيناريوهات متعددة، إستراتيجية مرنة تمكننا من التأقلم والتوافق والتعايش مع الأحداث العالمية، واستيعابها، والمشاركة فيها، ومحاولة تغييرها لصالحنا؛ ما أمكن ذلك.

كيف لنا أن نضع علاجًا لمتلازمة السلطة؟

كيف لنا أن نضع علاجًا دون القضاء على هذا القاتل التسلسلي الاجتماعي؟

وكيف نعيد احترامنا لذواتنا ونتخلص من فوضى العقل، وذئاب السلطان، وكل ما جثم فوق صدورنا لسنوات؟

وكيف لنا أن نضع علاجًا دون أن تؤمن السلطة التنفيذية في الدولة بأنها رقم (ثلاثة) في سلم الأهمية للوطن، وليست رقم واحد أو حتى اثنان؟

وكيف لنا أن نضع علاجًا دون أن نعيد للاقتصاد عافيته وللمواطن كرامته وآدميته، وهو ما يضعنا أمام إشكالية نبدأ بمن بالدولة أو بالمواطن، بالمؤسسة أم بالفرد، بالمجتمع أم بالإنسان؟

عصر التسامح يعني انخفاض قيمة الثأر بكل أشكاله إلى أدنى المستويات لدى الناس، ويعني أيضًا ارتفاع قيمة القانون الذي أصبح كل صاحب جاه أو كل ذي رغبة في الانتقام غير المعلن يغتصبه صباحًا ومساء.

يعني أيضًا وصول ذراع القانون لكل المستويات في حلقات السلطة دون تفرقة.

ويعني أيضًا احترام عقل المواطن وجسده وروحه.

ويعني عقد اجتماعي جديد في أقسام الشرطة.

ويعني احترام آدمية المواطن في الشارع والمؤسسة.

يعني إعلاء قيمة الرقابة الداخلية وسيادة القانون ودولة المؤسسات.

عصر التسامح يجب أن يبدأ الآن، فهل نكف عن الاتهامات المتبادلة واجترار أخطاء الماضي؟ وعن ممارسة طبقية محرمة؟

هل نكف عن اجتزاء أنفسنا واجتزاء الآخرين؟

هل نكف عن الإمساك بمعاول الهد والهدم والتحطيم والتكسير والتهشيم؟

هل نكف عن الإغراق في العنف والعنف المضاد؟

هل نكف عن التضحية بأبنائنا وبناتنا والعبث بمستقبلنا؟

هل نكف عن سلسلة القهر والرغبة العنيفة في انتهاك حقوق الآخرين؟

هل نكف عن ترقيع القوانين؟

هل نكف عن السجون والمعتقلات؟

هل نكف عن انتهاك جسد وعقل وروح أنفسنا بأنفسنا؟

هل نكف عن الفساد وتغطيته ومواراته؟

هل نكف عن سلسلة الفساد؟
هل نكف عن المتاجرة بأنفسنا وبالوطن؟
هل نكف عن أكل الحقوق وشربها وهضمها وتبرزها؟
هل نكف عن توسيع الجروح وغلقها الملح بها وشرب دماء الجميع؟
هل نكف عن تلويث كل شيء في الوطن؟
هل نكف عن الوطن؟

عصر التسامح يجب أن يشهد عقدًا اجتماعيًا جديدًا، غير مبني على العلل والأمراض والأعراض التي ذكرتها فيما سبق من صفحات.
عصر التسامح يجب أن يبدأ مع انتهاء تصرفاتنا غير الناضجة – على الرغم من ثقافتنا – ردًا على تصرفات الآخرين غير الناضجة.
عصر التسامح يجب أن يبدأ من إدراكنا أننا أمة صنعت التاريخ ولا يجب ولا نقبل ولا نسمح بأن نقتل بهذا الشكل الرديء في هذا الزمن الرديء، إننا صناع الإنسانية والحضارة، ويجب علينا مرة أخرى أن نعيد صناعة الحضارة في هذا العالم. إذا كنا جزءًا من السلام العالمي فيجب أن نكون جزءًا من الحضارة العالمية بإعلاء قيمة العلم واحترام حقوق الإنسان والمواطن وعدم استهباله واستعباطه، برغبة كل رموز الحكم المؤكدة في الإصلاح، وليس الترقيع والتركيع، وليس بأساليب الاستغناء عن ملايين الناس لصالح بضعة عشرات من الناس.

عصر التسامح يعني أن نترك كل آلامنا وأحزاننا وأمراضنا خلفنا، وأن نبدأ من جديد باستراتيجيات مرنة لكل ما يحوطنا، وأن نبدأ بالترحيب بأفكار بعضنا البعض.

لقد وصل الأمر إلى أن هناك اتجاه شائع لتسفيه كل رأي وكل مقولة، وأصبحت الفردية سمة كل التصرفات، ولم يعد التلاقح الفكري الجمعي موجود، أصبح نوعًا من الرذيلة، لفقدان كل إنسان فينا الثقة في كل شيء.

عصر التسامح هو عودة الثقة في كل شيء.

وعلى ذلك يبقي سؤالي الأخير:

هل عصر التسامح حلم، أم بعضٌ من يقين باقٍ كالأبد؟